العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ
Climate Justice in Light of the Paris Agreement on Climate Change

طالبة – دكتوراه
حوراء قاسم فانوس
جامعة بغداد - كلية القانون
hawraaqqq1994@gmail.com

أستاذ مساعد دكتور
مصطفى سالم عبد
جامعة بغداد – كلية القانون
dr.mustafa@colaw.uobaghdad.edu.iq

ملخص

يعد تغير المناخ تحدياً صعباً للعدالة الاجتماعية، فالأشخاص ليسو متساوين في التأثر بتغير المناخ سيما الفئات الأكثر ضعفاً في الدول النامية لأنها الأقل جاهزية لمواجهة آثار تغير المناخ، ويستخدم مصطلح العدالة المناخية للنظر في حقوق الإنسان والمساواة والمسؤولية التاريخية فيما يتعلق بتغير المناخ، ويمكن لمفاهيم العدالة البيئية بشكل خاص والعدالة الاجتماعية عموماً أن تحقق العدالة المناخية من خلال تنفيذ حقوق الإنسان، وفي إطار الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ تم اعتماد اتفاقية باريس لعام 2015 والتي تضمنت آليات تعتمد على الشفافية وتخضع للمراجعة الدولية، واعترفت بمبدأ تعويض الخسائر والاضرار للدول الأكثر عرضةً لتغير المناخ وهي أمور تهم الدول النامية أكثر من غيرها.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، حقوق الانسان، العدالة المناخية، اتفاقية باريس.

Abstract

Climate change poses a difficult challenge to social justice, people are not equally affected by climate change, especially the most vulnerable groups in developing countries because they are least prepared to face the effects of climate change, and the term climate justice is used to consider human rights, equality and historical responsibility in relation to climate change, and concepts of environmental justice can In particular, social justice in general is to achieve climate justice through the implementation of human rights, and within the framework of international efforts to confront climate change, the 2015 Paris Agreement was adopted, which included mechanisms based on transparency and subject to international review, and recognized the principle of compensation for losses and damages to countries most vulnerable to climate change, which are matters It matters most to developing countries.

Keywords: Climate Change, Human Rights, Climate Justice, Paris Agreement.

مقدمة Introduction

إن الحرمان من حقوق الإنسان هو أحد أهم أشكال الظلم، ويعد تغير المناخ أكبر تهديد لحقوق الانسان في العصر الحديث، كونه يقوّض إعمال العديد من حقوق الانسان المعترف بها دولياً، وذلك بحسب تقرير قدّمه المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان (OHCHR) عام 2009، كما يتم وصف تغير المناخ بأنه "مأساة إنسانية في طور التكوين"، ذلك أن عدم اتخاذ أي إجراء من جانب المجتمع الدولي سيؤدي إلى آثار كارثية على حياة الإنسان، وعليه فإن دراسة علاقة تغير المناخ بحقوق الإنسان لها أهمية كبيرة، فهي تركز على المعاناة الإنسانية بسبب تغير المناخ من أجل التأثير على الإرادة السياسية للدول للاعتراف بهذه القضية ومعالجتها، ولقد استُلهِمَت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها تختلف عنها في أن تغير المناخ سيؤثر على السكان في مسافات أكبر من مصادر إنبعاث الوقود الاحفوري، في حين تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلي، وفي إطار الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية فإن اتفاقية باريس لتغير المناخ لعام 2015 تقر بأهمية مبادئ العدالة المناخية في سياسة تغير المناخ، ذلك أنها تستند إلى التزامات طوعية لخفض الانبعاثات محددة وطنياً، أي أنه طُلِب من البلدان أن تقدم طواعيةً خطة مساهمة محددة وطنياً، ومن ثم ففي هذا السياق يستند اتفاق باريس إلى نهج ينطلق من قاعدة تحقيق العدالة في تحمل تكاليف واعباء تغير المناخ، كما تحث الأطراف على مراعاة حقوق الإنسان واحترامها أثناء صياغة السياسات المحلية للعمل المناخي بموجب الاتفاقية.

وتتمثل إشكالية البحث في هذا الموضوع في التساؤل الآتي: ما هو موقع العدالة المناخية في التعامل الدولي مع قضية تغير المناخ؟، والذي يتفرع منه تساؤلات عدّة تتمثل أبرزها في معرفة المقصود بالعدالة المناخية، ومدى أهمية الاعتراف بحق الانسان في بيئة نظيفة صحية آمنة ومستدامة؟، وكيف يمكن تحقيق العدالة المناخية في إطار جهود التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ؟.

سنحاول في الصفحات القادمة الإجابة عن هذه التساؤلات وذلك من خلال تقسيم البحث إلى مطلبين، يبحث الأول في مفهوم العدالة المناخية من خلال فرعين، يتناول الأول تعريف العدالة المناخية، في حين يوضح الفرع الثاني العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الانسان، أما في المطلب الثاني فسنعالج موقف إتفاقية باريس لتغير المناخ من العدالة المناخية في فرعين، يبحث الأول في مفهوم العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس، في حين يتناول الفرع الثاني سبل تحقيق العدالة المناخية.

المبحث الاول
مفهوم العدالة المناخية
The concept of climate justice

لغرض معرفة مفهوم العدالة المناخية، لا بد من أن نوضح تعريف العدالة المناخية، ومن ثم نبحث في العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الانسان وأهمية الاعتراف بحق الانسان في بيئة صحية نظيفة آمنة ومستدامة، وذلك وفق التفصيل الآتي:

المطلب الأول
تعريف العدالة المناخية
The Definition Climate Justice

يرتبط مفهوم العدالة عموماً بمفهوم الإنصاف، الذي أوجده الفقيه " JOHN" RAWLS في كتابه نظرية العدالة [i]، بينما عدها "JOHN STUART MILL" بأنها أهم جزء في الاخلاق كلها، في حين يذهب "JOHN LOCKE" إلى أن حقوق الانسان الطبيعية هي أقوى من أن يبطلها أي نظام سياسي مهما يكن[ii]، وبحسب بعض الفقه فإنه لما كانت العدالة تعني التعبير عن الشعور بالمساواة الحقيقية أو الواقعية القائمة على مراعاة الظروف في كل حالة على حدة وبالنسبة لمختلف الأشخاص، فيمكن القول بأنها تعني الشعور بالانصاف[iii].

أما بالنسبة لتعريف العدالة المناخية فلا يوجد تعريف مانع وجامع لها، إلا أنه يمكن القول أنها تندرج تحت مفهوم "العدالة البيئية" Environmental Justice، وتعرف العدالة المناخية حسب "Eckersley Robyn " بأنها تعني " أولاً التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي ومخاطرة، وثانياً إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة"[iv]، ويعرفها البعض بأنها "تحمّل التكاليف والاعباء البيئية بين مختلف الاجناس والامم والأفراد والفئات والاقاليم المختلفة تبعاً لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة، وأساليب مجابهة هذا التلوث"[v].

لقد استُلهِمَت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها تختلف عنها في أن تغير المناخ سيؤثر على السكان في مسافات أكبر من مصادر إنبعاث الوقود الاحفوري، في حين تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلي، وظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي والدمار البيئى عام 2014 خلال مسيرة سُميَت "مسيرة مناخ البشر" بحضور أكثر من 300 الف متظاهر في نيويورك، إذ تمت تعبئة هذا المفهوم من قبل عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميين[vi].

هذا ويتم استخدام مصطلح "العدالة المناخية" من أجل تأطير قضية تغير المناخ كقضية سياسية وأخلاقية بدلاً من التعامل معها على أنها بيئية بحتة، وذلك لتطوير نهج قائم على حقوق الإنسان لمشكلة تغير المناخ، يقتضي مضمون العدالة المناخية بأن تدابير التكيف والتخفيف لمعالجة تغير المناخ يجب أن تتطور مع الأخذ في الحسبان حقوق المجتمعات المعرضة للخطر بشكل خاص، إذ يجب توزيع تكلفة إجراءات التكيف والتخفيف بشكل عادل ومنصف مع مراعاة القدرات والمسؤوليات التاريخية، وبالنظر إلى التأثير العابر للحدود لتغير المناخ فقد تظافرت الجهود من المجتمع الدولي لمكافحة تغير المناخ، ذلك أن المساواة في مفاوضات المناخ هي السبيل الوحيد لتحقيق هذا النوع من الإجماع السياسي وضمان استمرار الجهود من قبل جميع الأطراف، وهذا هو السبب في أنه من الضروري صياغة تغير المناخ كقضية تتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان[vii].

على ذلك يمكن تعريفها بشكل عام بأنها معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والسعي إلى تعزيز توزيع أعباء هذه الآثار بشكل أكثر عدالةً على المستويات الوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التي تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية[viii].

المطلب الثاني
علاقة تغير المناخ بحقوق الانسان
Climate Change's Relationship to Human Rights

إن الحرمان من حقوق الإنسان هو أحد أهم أشكال الظلم، ويعد تغير المناخ أكبر تهديد لحقوق الانسان في العصر الحديث، كونه يقوّض إعمال العديد من حقوق الانسان المعترف بها دولياً، وذلك بحسب تقرير قدمه المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان (OHCHR) عام 2009، كما يتم وصف تغير المناخ بأنه "مأساة إنسانية في طور التكوين"، ذلك أن عدم اتخاذ أي إجراء من جانب المجتمع الدولي سيؤدي إلى آثار كارثية على حياة الإنسان، وعليه فإن دراسة علاقة تغير المناخ بحقوق الإنسان لها أهمية كبيرة، فهي تركز على المعاناة الإنسانية بسبب تغير المناخ من أجل التأثير على الإرادة السياسية للدول للاعتراف بهذه القضية ومعالجتها[ix].

من جانبٍ آخر، يضاف إلى الآثار السلبية على حقوق الإنسان، أن هذه الآثار لن يشعر بها الجميع بنفس الشدة، أي أن البلدان النامية تكون أكثر عرضة لهذه الآثار بسبب جغرافيتها وكذلك الموارد الاقتصادية المتاحة لها في مواجهة تغير المناخ، وما يزيد الامر سوءاً هو أن هذه المجتمعات لديها أقل مساهمة في الأسباب البشرية المؤدية لتغير المناخ، فضلاً عن أن استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ، أي استراتيجيات

التخفيف والتكيف، قد تؤدي أيضاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان، لذلك من الضروري تطوير نهج قائم على العدالة وحقوق الإنسان لدراسة تغير المناخ ومكافحته[x].

يؤثر تغير المناخ سلباً في التمتع بحقوق الإنسان، ولما كان تعداد هذه الحقوق جميعاً
مستحيلاً، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومجلس حقوق الانسان قد سلطا الضوء على أن تغير المناخ يؤثر على الحق في الحياة وتقرير المصير والتنمية والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن ومجموعة من الحقوق الثقافية[xi]، كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن تغير المناخ يمكن أن يتسبب بين عامي 2030 و 2050 في وفاة قرابة 250000 شخصاً كل عام بسبب سوء التغذية والملاريا والاجهاد الحراري فقط[xii]، ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فإن تغير المناخ يتسبب حدوث أحوال جوية شديدة وجفاف وفيضانات وكوارث جوية أخرى، تحرم ملايين الناس في جميع أنحاء العالم من سبل عيشهم، ويتأثر بذلك قرابة 78% من فقراء العالم الذين يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة ومصائد الاسماك[xiii].

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن حقوق الانسان الأكثر تأثراً بتغير المناخ تتمثل بالآتي:

1_ الحق في الحياة: وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الانسان فإن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والامن، ويكرر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التأكيد على الحق الأصيل لكل إنسان في الحياة بصفته حقاً أساسياً غير قابل للتصرف ولا يمكن تقييده أو تعليقه أياً كانت الظروف، مما يعني أنه يقع على الدول إلتزام بأن تتخذ التدابير ما من شأنه أن يمكّن الناس من التمتع بحياة كريمة، ولا تكتفي باتخاذ تدابير تحول دون خسائر بشرية[xiv].

وتوقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرها التقييمي الرابع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يفقدون حياتهم ويعانون من المرض بسبب موجات الحر والفيضانات والعواصف والحرائق والجفاف[xv]، وسلَّطت الهيئة الضوء على آثار تغير المناخ على الحق في الحياة، بما في ذلك ازدياد الجوع وسوء التغذية وتأثيره على نمو الطفل وتطوره والتغيرات في أمراض القلب والجهاز التنفسي والوفيات الناجمة عنها، وبيّنت الهيئة في تقرير التقييم الخامس كيف ستزداد مخاطر الوفيات سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، بسبب سوء التغذية الناشئ عن انخفاض إنتاج الغذاء[xvi].

2_ الحق في الصحة: تم تأكيد حق الانسان في الصحة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينص العهد في الفقرة الثانية/ ب من المادة 12 منه على أن الدول الأطراف يجب أن تتخذ إجراءات للتوصل إلى الإعمال الكامل لهذا الحق وتشمل الخطوات اللازمة لتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والاجتماعية.

ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على الحالة الصحية لملايين الناس من خلال انتشار الامراض الناتجة عن سوء التغذية أو عن سوء الأحوال الجوية الناتج عن تغير المناخ، كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير تغير المناخ على الحق في الصحة سيتوزع بشكل غير متناسب جغرافياً، ذلك أنه في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا يحد سوء التغذية وسوء الوضع الصحي من قدرة الافراد والجماعات على التكيف مع تغير المناخ[xvii].

يضاف إلى ذلك أن تغير المناخ يشكل ضغطاً إضافياً على النظم الصحية في العالم، مما دفع المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة إلى التحذير من أن فشل المجتمع الدولي في التصدي للتهديدات الصحية التي يشكلها الاحترار العالمي سيعرض حياة الملايين من الناس للخطر، علماً أن الفئات الأكثر عرضةً للخطر هم الافراد والمجتمعات الذين تكون قدرتهم على التكيف ضعيفة[xviii].

3_ الحق في تقرير المصير: تنص المادة الاولى المشتركة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنَّ "لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير"، وتشمل الجوانب المهمة من الحق في تقرير المصير حق أي شعب في أن لا يُحرَم من سبل بقائه والتزام الدول بتشجيع إعمال الحق في تقرير المصير حتى لمن يعيشون خارج أقاليمها، و لا يهدد تغير المناخ حياة الافراد فحسب بل وأساليب حياتهم وسبل عيشهم وبقاء شعوب بأكملها[xix].

وذكرت المفوضية السامية لحقوق الانسان في تقريها عن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الانسان لعام 2009، إن أبرز تأثيرات تغير المناخ ونتائجه على تمتع الشعوب بالحق في تقرير مصيرها تتمثل فيما يسببه ارتفاع مستوى سطح البحر من خطر غمر الدول الجزرية الصغيرة ومن ثم إنهاء وجودها الإقليمي، وبالمثل يهدد تغير المناخ بحرمان الشعوب الاصيلة من أراضيها التقليدية ومصادر رزقها، ولهذه الآثار تبعات على الحق في تقرير المصير الذي بدوره يشكل الاطار العام للتمتع بالحقوق الفردية الأخرى[xx].

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يندرج في عداد مخاطر المناخ التي تهدد الجزر الصغيرة ارتفاع مستويات سطح البحر والاعاصير المدارية والعواصف فوق المدارية وارتفاع درجات حرارة الجو وسطح البحر وتغير أنماط هطول الامطار وفقدان القدرة على التكيف وخدمات النظم الايكولوجية، ويؤثر ذلك في الحق في تقرير المصير لأن الشعوب التي تعيش في الدول الجزرية الصغيرة تواجه تحديات تُضعِف قدرتها على مواصلة العيش على أراضيها التقليدية وتعرقل سعيها بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[xxi].

ولا بد من الإشارة إلى أن آثار تغير المناخ لا تتوزع بشكل متناسب، إذ يشعر بآثار تغير المناخ السلبية بشكل غير متناسب الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يجدون أنفسهم بالفعل في وضع يصعب معه التكيف مع هذه الآثار بسبب عوامل عديدة، وترى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC أن "البشر المهمشين اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو مؤسسياً أو بشكل آخر تكون أوضاعهم هشة بالذات إزاء تغير المناخ"[xxii]، على ذلك يجب أن تكون عملية التصدي لتغير المناخ تشاركية تمكّن الجميع من أن يكونوا قادرين على التكيف مع آثاره السلبية.

المطلب الثالث
الاعتراف بحق الانسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة
Recognizing the Human Right to a Safe, Clean, Healthy and Sustainable Environment

يُنظر إلى البيئة النظيفة والصحية والمستدامة على أنها شرط مسبق ضروري للتمتع بالعديد من حقوق الإنسان الراسخة والمعترف بها عالمياً، بما في ذلك الحق في الحياة، الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، الحق في مستوى معيشي لائق، الحق في الغذاء الكافي، الحق في السكن، الحق في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وغيرها، وتعوق الآثار السلبية أو الأضرار التي تلحق بالبيئة التمتع بهذه الحقوق وغيرها من حقوق الإنسان[xxiii]، وعليه تمثل حماية البيئة نوعاً من الحفاظ على حق الانسان في الحياة، وهكذا فإن الحق في بيئة طبيعية وصحية يشكل عنصراً أساسياً من عناصر حقوق الانسان[xxiv]

وعلى الرغم من الإجماع الدولي حول الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والبيئة الصحية، لا يوجد حتى الآن اتفاق عالمي حول المكانة القانونية الدقيقة للبيئة في الخطاب الدولي لحقوق الإنسان، وعليه ينبغي التساؤل عمّا إذا كان هناك حق فردي متميز من حقوق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وبالمقابل

التزام يتمثل في رعاية الدولة لتوفير مثل هذه البيئة للفرد، وبالطبع يختلف الاعتراف الصريح بحق الإنسان الفردي في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة اختلافاً جوهرياً عن اعتبار الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كشرط مسبق ضروري للتمتع بحقوق الإنسان المعترف بها منذ زمن طويل[xxv].

تبعاً لذلك، قد يكون اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مؤخراً لقرار بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة نوعاً من التغيير في توجه المجتمع الدولي بهذا الخصوص، ولكن معرفة ما إذا كان القرار قادراً بالفعل على لعب هذا الدور يعتمد على ما سيحدث بعد ذلك، وكيف سيكون رد فعل المجتمع الدولي على هذا القرار.

في اليوم الأخير من الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تم تمرير قرار بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، يعترف القرار "بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان مهم للتمتع بحقوق الإنسان"، تُظهر هذه الصياغة للقرار إلى حدٍ ما مدى صعوبة الاعتراف صراحةً بهذا الحق كحق من حقوق الإنسان الفردية, وبوصفه حقاً مستقلاً عن غيره من الحقوق، في حين لو كان القرار جاء بصياغة مختلفة مثلاً بإضافة كلمة الأخرى، لتكون الصياغة: ".... مهم للتمتع حقوق الانسان الأخرى"، لأمكن القول بالاعتراف بهذا الحق بشكل مستقل عن حقوق الانسان الفردية الاخرى، كالحق في الحياة، والحق في السكن وغيرها، ولكن ليس هذا ما ينص عليه القرار، إذ أن كلمة "الاخرى" مفقودة بشكل واضح في الجزء الأخير من الجملة [xxvi].

يضاف إلى ذلك أن أجزاءً أخرى من القرار تشير أيضاً إلى أن البيئة النظيفة والصحية والمستدامة هي شرط مسبق ضروري للتمتع بحقوق الإنسان، ولكن لا يوجد حق منفصل للإنسان في التمتع بمثل هذه البيئة، على سبيل المثال تقر الديباجة بأهمية وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتبارها "ضرورية للتمتع بجميع حقوق الإنسان"، فضلاً عن أنه تشير فقرتان من الديباجة إلى التزامات حقوق الإنسان "المتعلقة" بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة بدلاً من الإشارة إلى التزام بضمان التمتع واحترام حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بحد ذاته[xxvii].

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد القرار بأغلبية 43 صوتاً، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت وهم (الصين واليابان والهند وروسيا)، ولم تصوّت أي دولة عضو في مجلس حقوق الانسان بالضد من هذا القرار.

واخيراً يمكن القول بأن الاعتراف بحق الإنسان في بيئة صحية سيقطع شوطاً طويلاً في حماية الناس والبيئة، فضلاً عن ضمان وجود ظروف ملائمة لاستمرار

التنمية المستدامة، في حين أن العديد من الدول قد خطت خطوات متقدمة نحو الاعتراف بحق الإنسان في بيئة آمنة وصحية ومستدامة وإنفاذه، إلا أنه لا يوجد حتى الآن إجماع عالمي على الحاجة إلى الاعتراف به كحق مستقل عن حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، ومثل هذا الاعتراف مع تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في حماية البيئة من خلال اتباع آليات صديقة للبيئة وكذلك ضمان مساءلة الحكومات والأفراد عن انتهاكات حقوق الانسان البيئية[xxviii].

المبحث الثاني
العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ لعام 2015
Climate Justice in light of the 2015 Paris Climate Change Agreement

إستكمالاً لمفهوم العدالة المناخية، ينبغي معرفة موقف القانون الدولي من هذا المفهوم، وذلك من خلال التعرض لموقف اتفاقية باريس لعام 2015 من العدالة المناخية، ومن ثم ننتقل لنبين سبل تحقيق العدالة المناخية، وذلك من خلال التفصيل الآتي:

المطلب الاول
موقف اتفاقية باريس من العدالة المناخية
The Position of the Paris Agreement on Climate Justice

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر بمدينة ريو دي جانيرو نتج عنه عقد الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ لعام 1992، والتي تهدف إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي خلال فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، كما تسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام، تم بعد ذلك عقد العديد من المؤتمرات لبحث قضية المناخ، ففي عام 1997 إستضافت مدينة كيوتو مؤتمر المناخ، وقد أُختتِم هذا المؤتمر بإصدار بروتوكول كيوتو الذي تعهدت الدول الموقعة عليه بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمعدل 5.2 % أقل من مستويات عام 1990، وقد بدأت فترة الالتزام الاولى عام 2008 وانتهت في عام 2012 ، وبدأت فترة الالتزام الثانية في 2013 وانتهت في عام 2020.

بعد ذلك حاول قادة العالم تجاوز الخلافات وتمكنوا من التوصل إلى إتفاق عالمي وقع عليه ممثلو 195 دولة ودخل حيز النفاذ في تشرين الثاني 2016، وكانت بنود إتفاقية باريس تتسم بالعدالة المناخية والامن الغذائي ومراعاة مصالح الجميع، وتم فيه تحديد الإحترار العالمي بدرجتين بحلول عام 2050 والحد من إنبعاثات

الكاربون بنسبة 50% و 100% بحلول عام 2100، لذلك كانت نظرة العالم إلى إتفاق باريس نظرة تفاؤلية، ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز الاستجابة العملية لتحديات تغير المناخ، كونه يشكّل إطاراً لإدارة تغير المناخ إعتباراً من 2020 وصاعداً[xxix].

والأهم في هذا الصدد أن الاعتراف بآثار تغير المناخ الكارثية على حقوق الإنسان ساعد في دعم قرار الأطراف أن تنص في المادة الثانية على أن الاتفاق "يرمي ... إلى توطيد التصدي العالمي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، ... بوسائل منها الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليماً بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره"[xxx]، ذلك أن المخاطر الرئيسية تتمثل في آثار من المحتمل ان تكون شديدة وتعد نتيجة لارتفاع خطر ظاهرة تغير المناخ، أو نتيجة لهشاشة الأوضاع في المجتمعات والنظم المعرضة او لكلا السببين، وقد إستند تحديد المخاطر الرئيسة الى تقديرات الخبراء باستخدام معايير معينة، مثل ضخامة حجم الاثار، واحتمال حدوثها الكبير، او كونها لا رجعة فيها، او توقيت هذه الاثار[xxxi]

ومن ناحية أخرى، يدل اتفاق باريس على اعتراف المجتمع الدولي بأن تغير المناخ يشكل تهديداً غير مقبول للتمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبأن إجراءات التصدي لتغير المناخ لا بد أن تمتثل لالتزامات حقوق الإنسان[xxxii].

على ذلك فإن اتفاقية باريس تقر بأهمية مبادئ العدالة المناخية في سياسة تغير المناخ، ذلك أنها تستند إلى التزامات طوعية لخفض الانبعاثات محددة وطنياً، أي أنه طُلِب من البلدان أن تقدم طواعيةً خطة مساهمة محددة وطنياً، ومن ثم ففي هذا السياق يستند اتفاق باريس إلى نهج ينطلق من قاعدة تحقيق العدالة في تحمل تكاليف واعباء تغير المناخ، كما تحث الأطراف على مراعاة حقوق الإنسان واحترامها أثناء صياغة السياسات المحلية للعمل المناخي بموجب الاتفاقية[xxxiii].

على الرغم من الالتزامات الطموحة لخفض الانبعاثات، فإن بعض تأثيرات تغير المناخ ستكون حتمية، أي أن الغلاف الجوي للأرض موجه بالفعل نحو بعض الآثار الضارة بسبب انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المنشأ، وتشمل هذه الآثار ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة، والمجتمعات التي ستتحمل في المقام الأول العبء الأكبر من هذه الآثار هي المجتمعات التي لديها موارد محدودة أو معدومة للتعامل معها مثل الدول الجزرية الصغيرة والمدن الساحلية المنخفضة، ومن ثم وبهدف مساعدة هذه المجتمعات، صاغت اتفاقية باريس آلية للتعويض عن الخسارة

ومساعدتهم في جهود التكيف الخاصة بهم، فتم إنشاء "آلية وارسو الدولية" للخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ عام 2013 لهذا الغرض، وقد أقر اتفاق باريس في مادته الثامنة هذه الآلية وعززها وفقاً للقرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وفي هذا الإطار تسعى الاتفاقية إلى تحقيق العدالة للدول التي ستعاني من الآثار السلبية الحتمية لتغير المناخ[xxxiv].

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف المتعلقة بتغير المناخ يجب أن تعكس عناصر معينة للعدالة المناخية في أحكامها، وهي: 1. يجب أن تهدف إلى إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري؛ 2. يجب أن يكون الشيء نفسه عادلاً في كل من الإجراءات والجوهر، أي ينبغي تقاسم عبء تغير المناخ بشكل منصف؛ 3. وأن أحكام الاتفاقية المذكورة لن تؤدي إلى استمرار عدم المساواة القائمة بين الدول[xxxv].

المطلب الثاني
سبل تحقيق العدالة المناخية
Ways to Achieve Climate Justice

عندما نتحدث عن معالجة قضية تغير المناخ، يمكن تقسيم الجهود لتحقيق ذلك إلى جهود التخفيف وجهود التكيف، إذ ينصب تركيز المجتمع الدولي على التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاستثمار في جهود التكيف، ومع ذلك يمكن تحليل كل من هذه الجهود وتأطيرها على أنها قضية عدالة وحقوق الإنسان، وسنتناول ذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

اولاً: التكيف مع آثار تغير المناخ

تُترجم جهود التخفيف والتكيف إلى قرارات سياسية صعبة من قبل الحكومات، ولكن بالنظر إلى الإمكانيات المتفاوتة، فإن مستوى الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية هو أكثر بكثير من البلدان المتقدمة، فبالنسبة إلى الأشخاص في البلدان المتقدمة يمكن التعامل مع ارتفاع متوسط درجة الحرارة بسبب تغير المناخ عن طريق تعديل منظم الحرارة، في حين بالنسبة للأشخاص في البلدان النامية سيما مناطق الدلتا الآسيوية (بنغلاديش والهند) ينعكس تغير المناخ بصورة فيضانات شديدة وخسارة للأراضي الزراعية والمنازل، ويعني ذلك بالنسبة للآلاف في وسط إفريقيا أن يُجبَروا على المشي لمسافات أطول من أجل الحصول على مياه شرب آمنة[xxxvi].

تبعاً لذلك تكون البلدان المتقدمة المسؤولة عن غالبية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما يترتب على ذلك من تغير المناخ محمية من آثارها بسبب قدرتها المتقدمة على التكيف، أما البلدان النامية، والتي لا تشكل الانبعاثات الصادرة

منها أثراً يُذكَر على تغير المناخ، فقدرتها على التكيف محدودة على الرغم من أنها معرضة لأسوأ آثار تغير المناخ، ومن ثم فإن المجتمعات الأكثر عرضةً لتأثيرات تغير المناخ تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف الفعّال، وبما أن هذه المجتمعات هي الأقل مسؤولية عن تغير المناخ، فإن العدالة تتطلب تقاسم تكلفة التكيف على أساس عادل[xxxvii].

وعليه يمكن القول بأن التكيف العادل مع تغير المناخ يستلزم أربع مبادئ رئيسية تتمثل في: (تجنب التغير الخطير في المناخ، و التطلع لحمل المسؤولية، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً تجاه تغير المناخ، والمساواة للجميع)[xxxviii]، يضاف إلى ذلك أن المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 تُلزِم الدول الأطراف بالتعاون للتخطيط ودمج اعتبارات تغير المناخ في سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ، وكذلك يتوجب على الدول المتقدمة مساعدة الفئات الضعيفة في البلدان النامية في التكيف والمشاركة في التمويل والتكنلوجيا.

ومما تجدر الاشارة إليه أن المشكلة تتمثل في أن البلدان النامية لم تحدد بعد أولوياتها في التكيف مع تغير المناخ، وحتى في البلدان التي حددت سياساتها في التكيف نجدها لا تراعي الاختلاف بين الجماعات داخل الدولة، الامر الذي قد يؤدي إلى حدوث صراعات داخل الجماعات الوطنية سيما الفئات المتضررة، وعليه يتوجب على الدول أن تعتمد سياسات للتكيف تكفل المشاركة الفعلية من قبل جميع الجهات المحلية من أجل الوصول إلى تكيف عادل[xxxix].

ويمكن القول أن الفشل في توفير الحماية للفئات الضعيفة تجاه آثار تغير المناخ، يمكن أن يكون في استراتيجيات التكيف المتبعة أو بسبب تقاعس الدولة، سواء كانت قد إتخذت خطوات غير كافية لحماية المواطنين، أو أنها لا تقوم أساساً بالحماية وتترك الافراد في مواجهة الكارثة البيئية[xl]

ثانياً: التخفيف من آثار تغير المناخ

تتركز جهود التخفيف التي يبذلها المجتمع الدولي على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إذ تهدف المعاهدات الدولية التي تمت صياغتها للتخفيف من آثار تغير المناخ إلى التقليل التدريجي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري كما هو الحال في بروتوكول كيوتو لعام 1997 الذي استهدف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وحددها ب ستة غازات دفيئة تتمثل في: ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز ومركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الكربون المشبعة بالفلور، وسداسي فلوريد الكبريت.

ومع ذلك تتطلب العدالة المناخية تقاسم عبء الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على أساس عادل بين العالمين المتقدم والنامي في ضوء نصيبهما التاريخي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتراكمة بالفعل في الغلاف الجوي، يضاف إلى ذلك أن العدالة المناخية تتطلب بالإضافة إلى المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات السابقة، أنه أثناء تحديد أهداف خفض الانبعاثات للانبعاثات الحالية أو المستقبلية يجب أن يكون هناك تمييز بين "انبعاثات البقاء على قيد الحياة" و"الانبعاثات الفاخرة"، وهذا هو التمييز بين الانبعاثات من المشاريع التنموية الضرورية لمستوى معيشي معقول وتلك الناتجة عن أنماط الاستهلاك الفاخرة، ذلك أن الغلاف الجوي للأرض يمكن أن يتحمل فقط كمية معينة من انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) قبل أن يتجه توازنه نحو نقطة لا رجوع فيها، ومن ثم يمكن أن يسمى هذا "حصة الانبعاثات" التي يمنحها لنا الغلاف الجوي، وعليه فمن الضروري مشاركة حصة الانبعاثات العالمية هذه بشكل عادل بين الدول[xli].

على ذلك تشير أنماط الاستهلاك الحالية في البلدان المتقدمة والنامية إلى أن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة أكبر بكثير عند مقارنتها بالانبعاثات الإجمالية للبلدان النامية على الرغم من أن البلدان النامية هي موطن لثلث سكان العالم، ومن ثم فإن انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة قد اختطفت بالفعل الجزء الأكبر من "حصة الانبعاثات" في الغلاف الجوي العالمي، لذلك تتطلب العدالة المناخية أثناء تحديد أهداف خفض الانبعاثات بين الدول اتباع نهج يأخذ في الحسبان ويوازن الانبعاثات من استهلاك السلع الفاخرة في البلدان المتقدمة مقابل الانبعاثات من المشاريع التنموية الضرورية للبلدان النامية، ومن جانبٍ آخر ينبغي أن يكون هناك تمييز داخل البلدان النامية ذاتها بين انبعاثات الرفاهية للنخب وانبعاثات البقاء على قيد الحياة للفقراء، على سبيل المثال لا يمكن وضع الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري في السيارات أو الصناعات على قدم المساواة مع انبعاثات غاز الميثان الناتجة من حقول الأرز، وعليه يجب أن يسترشد أي قرار سياسي سواء كان بين دول مختلفة أو داخل دولة معينة بشأن خفض الانبعاثات بمبادئ العدالة المناخية[xlii].

بناءً على ما تقدم يمكننا القول بأن تغير المناخ قضية عالمية تتطلب عملا عالميا منسقاً، ذلك أنه يهدد جودة الحياة البشرية في الوقت الحاضر، ويحد من فرص التنمية البشرية في المستقبل، لذلك يتطلب تغير المناخ التزاماً من المجتمع الدولي، ويمكن تحقيق مثل هذا الالتزام من كل من البلدان المتقدمة والنامية في ظل نظام بيئي دولي عندما يكون جميع أصحاب المصلحة مقتنعين بأن مثل هذه الوثيقة لا تضر بمصالح أيّاً منهم، وعليه من الضروري النظر إلى تغير المناخ من منظور العدالة المناخية والإنصاف.

الخاتمة

Conclusion

وفي ختام بحثنا في موضوع العدالة المناخية من جوانب مختلفة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات تتمثل في ما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. إن تناول موضوع تغير المناخ من منظور حقوق الانسان له أهمية كبيرة في جعل نظام تغير المناخ أكثر فاعلية وأكثر تحقيقاً للعدل والانصاف.
2. إن النظر إلى تغير المناخ من منظور حقوق الانسان يمكن أن يساهم بشكل أساسي في تحقيق التوازن المطلوب من حيث إسناد المسؤولية بين البلدان المتقدمة عن انبعاثاتها التاريخية والمعاصرة، والدول النامية التي تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ.
3. إن منظور حقوق الإنسان لتغير المناخ يساعد في معالجة القضية الأخلاقية في إطار تحقيق العدالة والإنصاف، ويساعد في تطوير إرادة سياسية لصياغة سياسات غير تمييزية ولا تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة.
4. لكل من جهود التخفيف والتكيف مع تغير المناخ العديد من الاستراتيجيات البديلة للاختيار من بينها، ويساعد منظور حقوق الإنسان على اتخاذ هذه الخيارات بطريقة عادلة ومنصفة، كما أنه سيساعد في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المحدودة للجهود المذكورة.
5. لا يوجد لحد الآن إعتراف دولي بحق الانسان في بيئة نظيفة آمنة صحية ومستدامة، بوصفه حقاً مستقلاً عن غيره من حقوق الانسان الفردية الأخرى.

ثانياً: المقترحات

1. ضرورة تعديل اتفاقيات تغير المناخ ومنها اتفاق باريس لتنص صراحةً على مبدأ العدالة المناخية، وتُلزِم الدول بالعمل بأحكامها وفقاً لما تتطلبه مقتضيات تحقيق العدالة المناخية.
2. ضرورة الاعتراف بحق الانسان في بيئة نظيفة صحية آمنة ومستدامة بوصفه حقاً مستقلاً عن غيره من حقوق الانسان الأخرى في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان، والذي يقابله إلتزام الدولة بتوفير مثل هذه البيئة للفرد.
3. في إطار العمل الدولي للتكيف أو التخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن للدول المتقدمة أن تعمل على مساعدة الدول النامية لغرض تبادل الخبرة أولاً، ولكونها تتحمل المسؤولية التاريخية عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بشكل لا يمكن مقارنته مع الدول النامية.
4. يمكن أن تعمل الدول المتقدمة على تقديم مساعدات للدول النامية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر ومساعدة المزارعين في اتباع طرق الزراعة الذكية مناخياً، ومساعدتهم في استخدام طرق متقدمة لاستدامة الأرض.

الهوامش

Footnotes

i John Rawls, A Theory of Justice, Revised Edition , Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999, P: 10.

ii شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد الرابع، 2013، ص 75.

iii عبد الباقي البكري، مبادئ العدالة مفهومها ومنزلتها ووسائل إدراكها، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون/ جامعة بغداد، العدد الخاص بمناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي الملكي، 1984، ص 58.

iv نقلاً عن، شكراني الحسن، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، 2012، ص 100.

v المصدر ذاته، ص 100-101.

vi Lakanen Raili, A Battle for the Soul of the Climate Movement, The Expansion of the Intersectional Climate Justice Frame Among Young Activists in Canada, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Toronto: University of Toronto, Department of Geography and Planning,2019, pp 58-63.

vii Richa Chauhan, CLIMATE CHANGE: AN ISSUE OF EQUITY, JUSTICE AND HUMAN RIGHTS, Journal of Indian Law Institute, vol. 11, p: 14.

viii حنان كمال ابو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية الساسية والاقتصاد، العدد الثامن، 2020، ص 130.

ix Richa Chauhan, Op.,Cit, p: 22.

x Ibid, p: 22.

xi أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان وتغير المناخ، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان، صحيفة الوقائع رقم 38، الأمم المتحدة 2022، ص 2.

xii WHO, "Climate change and health", 1 February 2018, available at: https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health

تأريخ ووقت الزيارة: 2022/10/7، الساعة 1:00 صباحاً.

xiii FAO, Agriculture and Climate Change: Challenges and Opportunities at the Global
and Local Level - Collaboration on Climate-Smart Agriculture, Rome, 2019, available at: www.fao.org/3/CA3204EN/ca3204en.pdf

تأريخ ووقت الزيارة: 2022/10/7، الساعة 1:00 صباحاً.

xiv "Understanding human rights and climate change", Submission of the Office of the High Commissioner for Human Rights to the 21st Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change, P: 13, available at: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/COP21.pdf

تأريخ ووقت الزيارة: 2022/10/8، الساعة 12: 30 صباحاً.

xv Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability, Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2007.

xvi Climate Change 2014: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Global and Sectoral Aspects, Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2014, p. 1056.

xvii Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the relationship between climate change and human rights, HUMAN RIGHTS COUNCIL, tenth session, 2009, A/HRC/10/61, P: 11.

[xviii] Ibid, p: 11.

xix أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان وتغير المناخ، مصدر سابق، ص 5.

xx Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the relationship between climate change and human rights, Op.Cit., p: 13, para 40.

[xxi] "The effects of climate change on the full enjoyment of human rights", HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS, SPECIAL PROCEDURES OF THE UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS COUNCIL, (2015), Para: 52, available at: https://unfccc.int/files/science/workstreams/the_2013-2015_review/application/pdf/cvf_submission_annex_1_humanrights.pdf
تأريخ ووقت الزيارة: 2022/10/9، الساعة 2:0 صباحاً.

xxii Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Op,Cit., p: 50.

xxiii Ke TANG and Otto SPIJKERS, The Human Right to a Clean, Healthy and Sustainable Environment, Chinese Journal of Environmental Law (CJIL), Brill, Nijhoff, 2022, P: 87.

xxiv عمر محمود أعمر، دور المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون/جامعة بغداد، المجلد (62)، العدد الأول، 2011، ص 303. و
Falah, Hasan, and Hussam AbdulAmeer. 2022. "Generational Rights and Its Relationship to Sustainable Development". *Journal of Legal Sciences* 36 (3):652-83, P: 658. https://doi.org/10.35246/jols.v36i3.488.

xxv Ibid, p: 88.

xxvi KeTANG and Otto SPIJKERS, Op.Cit., p: 89.

xxvii "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة"، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تشرين الأول /2021، الدورة الثامنة والاربعون، رمز الوثيقة: A/HRC/RES/48/13

xxviii Kariuki Muigua, Recognising a Human Right to Safe, Healthy and Sustainable Environment, Journal of Conflict Management and Sustainable Development (cmsd), Vol. 6 (3), p: 12,

لمزيد من التفصيل ينظر: الشديفات شادي عدنان. 2020. "تكامل المواثيق الدولية في مجال إرساء مبدأ المساواة بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية 29 *Journal of Legal Sciences* ". https://doi.org/10.35246/jols.v29i2.264. (2):88-140, PP: 3-5.

xxix خالد محمد حسن اسماعيل، تداعيات الإنسحاب الامريكي من إتفاق باريس لتغير المناخ، مجلة كلية الحقوق- جامعة اسيوط، العدد 50، 2020، ص 14.

xxx الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، الدورة الحادية والثلاثون، 2016، ص 8، رمز الوثيقة A/HRC/31/52.

xxxi محمود خليل جعفر، مدى ارتباط النزاعات المسلحة بالتغير المناخي، بحث منشور في مجلة الحقوق/جامعة النهرين، المجلد (24)، العدد الأول، 2022، ص 203.

xxxii المصدر ذاته، ص 8.

[xxxiii] Richa Chauhan, Op.Cit, p: 28.

xxxiv Richa Chauhan, Op.Cit, p: 28- 29.

[xxxv] Jeremy Baskin, The Impossible Necessity of Climate Justice, Melbourne Journal of International Law, 2009, pp: 429-433.

xxxvi محاربة تغير المناخ "التضامن الإنساني في عالم منقسم"، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص 156.

xxxvii Richa Chauhan, Op.Cit, p:18.

xxxviii حنان كمال ابو سكين، مصدر سابق، ص 149.

[xxxix] الصدر ذاته، ص 150.

xl حسام عبد الأمير خلف، إشكالية اللاجئين البيئيين في القانون الدولي والحلول المقترحة، مجلة كلية القانون/ جامعة الكوفة، المجلد التاسع، العدد 27، 2016، ص 325.

xli Richa Chauhan, Op.Cit, p:17.

[xlii] Ibid, p: 18.

المصادر
References

أولاً: المصادر العربية

i. الشديفات شادي عدنان. 2020. "تكامل المواثيق الدولية في مجال إرساء مبدأ المساواة بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. *Journal of Legal Sciences* 29 (2):88-140. https://doi.org/10.35246/jols.v29i2.264.

ii. حسام عبد الأمير خلف، إشكالية اللاجئين البيئيين في القانون الدولي والحلول المقترحة، مجلة كلية القانون/ جامعة الكوفة، المجلد التاسع، العدد 27، 2016.

iii. حنان كمال ابو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية الساسية والاقتصاد، العدد الثامن، 2020

iv. خالد محمد حسن اسماعيل، تداعيات الإنسحاب الامريكي من إتفاق باريس لتغير المناخ، مجلة كلية الحقوق- جامعة اسيوط، العدد 50، 2020.

v. شكراني الحسن،العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، 2012

vi. شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد الرابع، 2013.

vii. عبد الباقي البكري، مبادئ العدالة مفهومها ومنزلتها ووسائل إدراكها، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون/ جامعة بغداد، العدد الخاص بمناسبة الاحتفال بالبيوبيل الماسي الملكي، 1984.

viii. عمر محمود عمر، دور المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون/جامعة بغداد، المجلد (62)، العدد الأول، 2011.

ix. محمود خليل جعفر، مدى ارتباط النزاعات المسلحة بالتغير المناخي، بحث منشور في مجلة الحقوق/جامعة النهرين، المجلد (24)، العدد الأول، 2022.

ثانياً: المصادر الأجنبية

i. Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability, Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2007.

ii. Climate Change 2014: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Global and Sectoral Aspects, Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2014.

iii. Falah, Hasan, and Hussam AbdulAmeer. 2022. "Generational Rights and Its Relationship to Sustainable Development". Journal of Legal Sciences 36 (3):652-83. https://doi.org/10.35246/jols.v36i3.488

iv. Jeremy Baskin, The Impossible Necessity of Climate Justice, Melbourne Journal of International Law, 2009.

v. John Rawls, A Theory of Justice, Revised Edition , Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999.

vi. Kariuki Muigua, Recognising a Human Right to Safe, Healthy and Sustainable Environment, Journal of Conflict Management and Sustainable Development (cmsd), Vol. 6 (3).

vii. Ke TANG and Otto SPIJKERS, The Human Right to a Clean, Healthy and Sustainable Environment, Chinese Journal of Environmental Law (CJIL), Brill, Nijhoff, 2022.
viii. Lakanen Raili, A Battle for the Soul of the Climate Movement, The Expansion of the Intersectional Climate Justice Frame Among Young Activists in Canada, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Toronto: University of Toronto, Department of Geography and Planning, 2019.
ix. Richa Chauhan, CLIMATE CHANGE: AN ISSUE OF EQUITY, JUSTICE AND HUMAN RIGHTS, Journal of Indian Law Institute, vol. 11.

ثالثاً: منشورات الأمم المتحدة

i. محاربة تغير المناخ "التضامن الإنساني في عالم منقسم"، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
ii. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، الدورة الحادية والثلاثون، 2016، ص 8، رمز الوثيقة A/HRC/31/52.
iii. "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة"، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تشرين الأول /2021، الدورة الثامنة والاربعون، رمز الوثيقة: A/HRC/RES/48/13
iv. أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان وتغير المناخ، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان، صحيفة الوقائع رقم 38، الأمم المتحدة 2022.
v. Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the relationship between climate change and human rights, HUMAN RIGHTS COUNCIL, tenth session, 2009, A/HRC/10/61.

رابعاً: المواقع الالكترونية

i. "Understanding human rights and climate change", Submission of the Office of the High Commissioner for Human Rights to the 21st Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change, P: 13, available at: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/COP21.pdf
ii. "The effects of climate change on the full enjoyment of human rights", HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS, SPECIAL PROCEDURES OF THE UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS COUNCIL, (2015), Para: 52, available at: https://unfccc.int/files/science/workstreams/the_2013-2015_review/application/pdf/cvf_submission_annex_1_humanrights.pdf
iii. WHO, "Climate change and health", 1 February 2018, available at: https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health
iv. FAO, Agriculture and Climate Change: Challenges and Opportunities at the Global and Local Level - Collaboration on Climate-Smart Agriculture, Rome, 2019, available at: www.fao.org/3/CA3204EN/ca3204en.pdf